الفصل التاسع

سورية

الحكم العربي في سورية ١٣٣٧-١٣٣٩هـ (١٩١٨-١٩٢٠م):

احتل جيش الثورة العربية بقيادة فيصل الأول دمشق في ٢٣من ذي الحجة عام ١٣٣٦هـ/ ١٩١٩م ودخلت معه الجيوش البريطانية، ثم استمرت الكتائب العربية في الزحف إلى ما وراء دمشق، حتى دخلت حمص وحماة وحلب من جهة، ومن جهة أخرى استمر الزحف الساحلي الذي بدأ في حيفا وعكا إلى صور وصيدا وبيروت، وطرابلس، وبذلك تم الاستيلاء على الشام[١].

قوبل دخول فيصل إلى الشام بحماسة كبيرة في جميع المدن الشامية التي أخذت ترفع الأعلام العربية، وتعلن انضمامها للثورة واستجابتها لأوامر القيادة العربية قبل أن تصل إليها كتائب الجيش الظافر، إيماناً منها بأن دخول فيصل دمشق هو تحقيق لآمال رجال الحركة العربية في الاستقلال بعد ما غذيت بفكرة الصراع بين العرب والترك، وبعد أن أعدم جمال باشا الذين يتعاونون مع الإنكليز والفرنسيين لطرد الترك من بلاد الشام إثر دخوله سفارتي هاتين الدولتين، ولم يعلم الشعب هذه العلاقات فأضفى صفة الشهداء على هؤلاء الذي أعدموا نتيجة صلاتهم مع الأجانب[٢]. وقد أيدت بريطانيا هذا الحديث، لهدف يختلف تماماً عن أهداف السكان، لإيمانها بأن حكومة عربية بقاعدتها الواسعة كانت قادرة على امتصاص

(١) نجيب الأرمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، القاهرة١٩٧٠، ص٥٢ .
(٢) نفس المرجع، ص٥٣ .

حماسة وتضحيات الثوار، وجعلها مسالمة. وكان أول عمل قام به فيصل في دمشق أن شكل حكومة عسكرية برئاسة رضا باشا الركابي، تشمل صلاحياتها الشام كلها، وأرسل شكري باشا الأيوبي إلى بيروت لتأسيس إدارة عسكرية فيها؛ وقد ضمت حكومة فيصل سوريين وفلسطينيين ولبنانيين وعراقيين وحجازيين، وأخذوا يعملون يداً واحدة في مجابهة دسائس الاستعمار، ووضع أسس جديدة لدولة عربية حديثة تحمل الفكر اللاديني (العلماني) الذي ينادي به ويعمل له (ساطع الحصري) الذي كان ظل فيصل، وقد أوكل إليه توحيد التعليم في الشام.

وفي هذه الأثناء، قبل إقرار الأوضاع شرعياً ودولياً، قسمت البلاد السورية إلى ثلاث مناطق بإشراف الجنرال اللنبي، وكانت المنطقة الأولى الشرقية: وتشمل (سورية وشرق الأردن) برئاسة الأمير فيصل، والثانية المنطقة الغربية: وتشمل الساحل السوري (صور، صيدا، بيروت، طرابلس، اللاذقية، وقضائي أنطاكية وإسكندرونة) وهي تحت الحكم الفرنسي والمنطقة الثالثة: شملت، سهول عكا، ومنطقة القدس ونابلس «فلسطين»، ووضعت تحت الحكم البريطاني[1].

وسرعان ما تطورت الأمور لتكشف حقيقة نوايا الدول الغربية، فقد ساورت الشكوك السكان حول هذه التقسيمات ووجدوا أنها مطابقة للمخطط الاستعماري الذي وضعه الإنكليز والفرنسيون «سايكس-بيكو ١٣٣٥هـ (١٩١٦م)»، وقد عرف فيصل هذا الأمر في العقبة أثناء تحركه نحو الشمال إذ التقى بجمال باشا، وأطلعه على تفاصيل هذه الاتفاقية، وأنه قد

(١) د. محمود منسي، الشرق العربي المعاصر، القاهرة ١٩٩٥، ص١٤٩.

حصل عليها عن طريق حلفائه الألمان، ولكن لم يعلم الشريف حسين بذلك، إلى جانب الشائعات التي تناقلتها الصحف. وتحولت شكوكهم إلى يقين عندما أقدمت الجيوش الفرنسية على احتلال بيروت وسائر المدن الساحلية في بلاد الشام، وأنزلت الأعلام العربية عن المباني الرسمية، وطردت ممثل حكومة فيصل من بيروت، وأدى ذلك إلى قيام حركة تمرد في الجيش العربي، مما جعل فيصلاً يطلب من الجنرال اللنبي توضيح الموقف، فصدر على الإثر البيان البريطاني الفرنسي في اليوم الأول من شهر صفر عام ١٣٣٧هـ ٢٧ من تشرين الثاني (١٩١٨م) الذي أكد للعرب أن هدف فرنسا وبريطانيا من خوض الحرب في الشرق هو تحرير الشعوب التي رزحت أجيالاً طوالاً تحت مظالم الترك تحريراً نهائياً وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختياراً حراً. . «وقد أسكت هذا البيان الشعب» لأن قادته قد سكتوا ورضوا، بل كانوا راضين إلا أمام شعوبهم.

انتهت الحرب العالمية الأولى، وعقدت الهدنة في ٤ من صفر عام ١٣٣٧هـ (١٩١٨م)، بين الفريقين المتحاربين الحلفاء وألمانيا، فاطمأن قادة العرب إلى طرد الأتراك من البلاد العربية، وباتوا ينتظرون تحقيق وعود الحلفاء، ذهب فيصل إلى باريس في أواخر ربيع الأول ١٣٣٧هـ (١٩١٩م) لحضور مؤتمر الصلح بصفته رئيساً للوفد الحجازي، وممثلاً لوالده الشريف حسين، فواجهته صعوبات كثيرة في باريس منها: عدم اعتراف فرنسا به بحجة أن الحلفاء لم يعترفوا بعد بالحجاز دولة مستقلة، واعتراض فرنسا كذلك على تسلم فيصل رئاسة جزء من الشام، ثم جابهته اتفاقية (سايكس

بيكو)، وقضية ما عرف باسم فلسطين وما يحيط بها من ضغط صهيوني واستعماري[1].

اشترك فيصل في مؤتمر الصلح بعد أن تراجعت فرنسا عن موقفها، وبذل جهوداً كثيرةً منها مذكرة قدمها إلى المؤتمر في شوال ١٣٣٨هـ (١٩١٩م) ثم ألقى خطاباً في المؤتمر مذكراً بحقوق العرب في الاستقلال والوحدة، وأشار إلى مبادئ ولسن بحق الشعوب في تقرير المصير، كما أشار إلى الدور الذي أداه العرب في الحرب، وندّد باتفاق سايكس - بيكو وطالب بتحقيق وعود الحلفاء للعرب، واقترح أن يرسل مؤتمر الصلح لجنة تحقيق تزور سورية وفلسطين للتأكد من رغبات السكان وحقهم في تقرير مصيرهم، ورغم كلامه عن العرب، إلا أن حديثه كان يقتصر على الشام التي مناه بها الحلفاء بشكل غير مكتوب، وقد سال لعابه على ذلك.

وقد قرر المؤتمر فصل البلدان العربية (لبنان وسورية وفلسطين والعراق) عن تركيا، على أن تكون تحت إشراف وصي يعمل باسم عصبة الأمم. ووافق المؤتمر على اقتراح فيصل بإرسال لجنة دولية إلى بلاد الشام لاستفتاء الشعب. فرفضت بريطانيا وفرنسا الاشتراك فيها، فتألفت اللجنة من أعضاء أمريكيين عرفت باسم لجنة كينغ - كراين King Crane[2].

وإزاء هذه الأحداث، تنادى الزعماء العرب من أعضاء حزب الاستقلال العربي بعد عودة فيصل بإيعاز منه، إلى تشكيل مجلس وطني منتخب وعقد مؤتمر عام عرف بالمؤتمر السوري [رغم مناداته باسم العرب]

(١) محمود منسي، المرجع السابق، ص١٥٠-١٥١.

(٢) Khawry's: Syria Under French Mandate, pp. 42-43.

وضم مندوبين عن الشام كلها (فلسطين وسورية)، ولكنْ حالت فرنسا دون وصول ممثلي جبل لبنان، وقد تم الاجتماع حقاً في دمشق وحضره معظم الأعضاء وعددهم ٦٩ عضواً، وكان ذلك في رمضان من عام ١٣٣٧هـ (١٩١٩م). واتخذ المؤتمر قرارات مهمة عدةمن أهمها: استقلال سورية [بلاد الشام] ووحدتها برئاسة الأمير فيصل والاعتراف باستقلال العراق، وإلغاء سايكس بيكو، وإلغاء وعد بلفور، وأقر المؤتمر كذلك رفض الوصاية السياسية، وتنصيب فيصل ملكاً دستورياً على سورية، وأن تكون الحكومة في سورية والعراق لا مركزية. وقوبلت هذه القرارات بالترحيب والحماس لدى الشعب عامة، وانطلقت المظاهرات تعبر عن فرحتها، واجتمعت الوفود لتحيي فيصلاً والمؤتمر السوري العام.

وأثناء انعقاد المؤتمر السوري العام، حضرت لجنة كينغ - كراين الأمريكية، وقضت ستة أسابيع في زيارة الشام عدا جبل لبنان والساحل المقابل له (فلسطين ولبنان وشرقي الأردن)، ومنعتها بريطانيا من الذهاب إلى العراق، وقامت بتحقيق واسع في تلك المدة، وقابلت عدداً كبيراً من الوفود، ودارت مناقشات بينها وبين الكثير منهم، وتلقت ما يزيد على ١٨٠٠ عريضة، وقدم لها المؤتمر السوري مذكرة تضمنت المقررات التي أصدرها في اجتماعه السابق الذي وضع ميثاق الاستقلال، وبعد ذلك كله أجرت اللجنة استفتاء، ورفعت تقريراً إلى الرئيس ولسن الذي أرسل نسخاً منه إلى حكومات الحلفاء.

كان التقرير إلى حد كبير موضوعياً، متجرداً، وجاءت معظم بنوده في مصلحة السكان مرحلياً، وأبرزها: تكوين اتحاد من لبنان، وسورية،

وشرقي الأردن تتولى زعامته إحدى هذه الدول، وأن تكون الوصاية على هذا الاتحاد إلى دولة يرغبها السكان، ويفضلون أمريكا أو بريطانيا، وأشارت اللجنة إلى الأطماع الصهيونية وحذرت من قيام دولة يهودية، كما اقترحت الحد من الهجرة اليهودية، ومع ذلك أهمل الحلفاء هذا التقرير ولم يعملوا به، بل لم يطلع عليه القادة[1].

وكانت فرنسا قد خشيت أن يعمل الحلفاء بتقرير اللجنة ويبعدوها عن سورية، فشنَّت صحفها حملة على فيصل وحكومته، ونشرت في لبنان دعايةً واسعةً للانفصال عن سورية وقبول الانتداب الفرنسي عن أعوانها من النصارى، ودفعت إدارة لبنان ليرفع قراراً إلى مؤتمر الصلح بذلك، كما قامت في فرنسا نفسها حملة من الاتهامات ضد بريطانيا يقودها عدد من الكتاب والسياسيين أبناء المدرسة الاستعمارية، وكان الباعث على الهجوم على بريطانيا أنها حاولت التخلي عن الالتزامات التي يفرضها عليها اتفاق سايكس - بيكو متذرعةً بمختلف الوسائل كتأكيد فيصل، وتشجيع العرب على مقاومة حقوق فرنسا في سورية، وحقيقة الأمر أن بريطانيا كانت تهدف إلى إبعاد فرنسا من المنطقة، وإبقائها تحت حكم فيصل الذي سيكون تابعاً ومؤيداً لبريطانيا حسب التفاهم بين الطرفين.

ولم يكن من سبيل لإرضاء فرنسا إلا حصولها على حصتها من سورية، وهي المنطقة التي حددها لها اتفاق سايكس بيكو، فقدم لويد جورج (رئيس الوزارة البريطانية) إلى كليمانصو (رئيس الوزارة الفرنسية)

(١) الوثائق الأمريكية: National Archives: 890 01/58 ١٩٢٢م من القنصل الأمريكي في دمشق إلى وزير الخارجية في واشنطن في ١٥ من مارس.

اقتراحاً بسحب القوات الإنكليزية من المنطقة الغربية «الزرقاء»، لتحل محلها كتائب فرنسية، أما المناطق الداخلية، بدءاً من العقبة وعمان حتى حلب، فتبقى في أيدي القوات العربية، مع بقاء القوات الإنكليزية في فلسطين وتخلي فرنسا عن الموصل.

وافق كليمانصو مبدئياً على هذا الاقتراح، شريطة ألا تؤثر هذه الموافقة في التسوية لشؤون الانتداب وتقرير الحدود، وكان كليمانصو يعني بذلك أن الحكومة الفرنسية ترغب في مد نفوذها على سورية الداخلية في النهاية، وأنها لا ترضى أن تكون خارجة عن السيطرة الفرنسية، وقد أقر مجلس الحلفاء الأعلى في باريس هذا الاتفاق في «٢٠ من ذي الحجة ١٣٣٧هـ (١٩١٩م)» المعروف باتفاق لويد جورج - كليمانصو[١].

أبرق لويد جورج إلى فيصل يدعوه إلى أوربا لبحث القضية العربية، فوصل فيصل إلى لندن، واتصل برئيس الوزارة البريطانية واطلع منه على ما جرى في باريس، فاعترض فيصل وقدم احتجاجاً رسمياً بصورة مذكرة، أبان فيها أنه حين سحب جيوشه بعد الهدنة بقليل إلى داخل سورية، فإنه لم يفعل ذلك إلا بناء على تأكيد صريح من الجنرال اللنبي بأنها خطة حربية، وبأن الحاميات الإنكليزية ستظل في البلاد حتى تتم التسوية النهائية في مؤتمر الصلح. فاتفاق لويد جورج - كليمانصو إنما هو نتيجة طبيعية لاتفاق سايكس - بيكو الذي لم يكن العرب طرفاً فيه.

والتمس فيصل عقد مؤتمر من الدول الثلاث (بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة) ليبحث في مستقبل البلاد العربية [بلاد الشام] على

(١) الوثيقة السابقة.

أساس العهود التي قطعها الحلفاء والمبادئ التي أعلنوها، ولكن احتجاج فيصل واقتراحه كانا عديمي الجدوى، على الرغم من اقتناع بريطانيا بأن القضية التي عرضها فيصل في المذكرة لا تقبل جدلاً، وقد أوقع بريطانيا في الحيرة اعتقادها الراسخ أن غرض الفرنسيين في النهاية احتلال سورية الداخلية، لذلك ضغطت على فيصل ليدخل في مفاوضات مباشرة مع كليمانصو، أملاً في إنقاذها من التزاماتها المعقدة المتناقضة أمام العرب والفرنسيين على السواء، فذهب فيصل إلى باريس، ووقع مع كليمانصو اتفاقاً تضمن ما يلي:

التزام فرنسا بمعونة سورية وضمان استقلالها، والتزام فيصل بأن يطلب من فرنسا الخبراء والمستشارين والفنيين لتنظيم الإدارة المدنية والعسكرية، ولفرنسا حق الأولوية بالمشروعات، وحق التمثيل السياسي في الخارج لمصالح سورية، كما يمثل سورية في باريس مندوب سياسي، وتحترم سورية احتلال فرنسا للبنان وسائر المناطق الساحلية شمالاً حتى إسكندورنة، وأخيراً ينشر فيصل دستوراً يضمن حقوق السكان وحرياتهم، وهو بهذا الاتفاق قد وافق على اقتطاع الساحل الشمالي كله لفرنسا، واقتطاع الساحل الجنوبي والقدس لإنكلترا.

والواقع أن فيصلاً قد عقد هذا الاتفاق لقناعته بأن فرنسا المنتصرة غير مستعدة لقبول تنازلات أكثر، وشعوره كذلك بأن انكلترا قد تخلت عنه، والملاحظ أن هذا الاتفاق يجسد اتفاقية سايكس بيكو فيما يتعلق بالشام[1].

(١) Khoury's. Op. Cit. Pp.69.

وصلت أخبار الاتفاق إلى البلدان العربية وفيصل لا يزال في باريس، وكان الدكتور أحمد قدري أمين سر فيصل قد عاد من باريس، وتخلى عن فيصل لتساهله في القضية الوطنية أمام الفرنسيين، فاتصل بالأحزاب الوطنية، وكان من زعمائها، وأخبرها بالاتفاق الذي وقعه فيصل مع كليمانصو، كما شكا فيصلاً إلى أبيه، فأرسل أبوه يحذره ويأمره بالعودة، وأبرق إليه أخوه زيد (نائبه في حكومة دمشق)، يخبره أن النقمة الشعبية على الاتفاق قد اجتاحت مدن الشام، وأنه يخشى أن تتحول تلك النقمة إلى ثورة عامة، وناشده أن يرفض أي مشروع لا يحقق رغبات الشعب.

وكان الفرنسيون قد أنزلوا العلم العربي في ما أسموه لبنان، ومهدوا لحكمه لمصلحتهم، وأخذوا يحاربون الحكم العربي في ما أسموه سورية، ويدفعون الأموال للزعماء وللصحفيين للعمل ضد فيصل، تمهيداً لإسقاط حكمه واحتلال سورية والقضاء على استقلالها.

وأدرك الشعب في سورية نيات الفرنسيين، وأيقن أن إخراجهم من الساحل لن يتم بالسياسة، وأنه لا بد من استعمال السلاح، فبدأت قوات من الثوار تهاجم مراكز الفرنسيين في اللاذقية، وهي الثورات الأولى على الفرنسيين.

وفي ذلك الجو الثائر المكفهر، وصل فيصل إلى بيروت فدمشق، فاستقبل في دمشق بفتور ظاهر، ولمس خيبة أمل الشعب في اتفاقه مع كليمانصو، وكانت المظاهرات المنادية بالوحدة والاستقلال تمثل الاستنكار الذي عبر عنه الزعماء بصورة مادية مجسمة، وحاول إقناعهم بالموافقة على عودته إلى باريس بصحبة وفد منهم، فكان جوابهم المتكرر: لا، لأن محادثات باريس تهدف إلى تجزئة سورية [بلاد الشام] واحتلال قوات أجنبية

لأجزاء منها، وعلى هذا لا تصلح أساساً للمباحثات، وعبثاً حاول إقناعهم بأن اتفاق باريس لم يكن نهائياً، وأنه عندما وافق عليه فإنما أذعن للأمر المحتوم.

وكانت الأنباء قد وصلت إلى دمشق عن انعقاد المجلس الأعلى للحلفاء، لبحث مصير البلاد السورية الطبيعية [سورية، ولبنان، وفلسطين، والأردن]، إلى جانب عدد من المشكلات التي لم يتوصل مندوبو الدول إلى حل لها، ووصلت إلى فيصل دعوة من الحكومة البريطانية، ليذهب إلى المؤتمر، بصفة شخصية ويعرض قضية بلاده، وقصد من «الدعوة الشخصية» إقصاء الحكومة السورية الوطنية عن المؤتمر، فقرر فيصل العودة إلى باريس لعله ينجح فيما عجز عنه من قبل. إلا أن زعماء الحركة الوطنية خافوا أن يتنازل عن مبدأي الوحدة والاستقلال، فأرادوا إحراجه وتقييده من جهة أخرى فقرروا دعوة المؤتمر السوري العام إلى الانعقاد[1].

اجتمع المؤتمر في ٢٧ من جمادى الآخرة ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م)، وقرر إعلان استقلال سورية بحدودها الطبيعية (أي سورية ولبنان وفلسطين والأردن) دولة ذات سيادة وملكية دستورية على رأس ذلك المؤتمر الأمير فيصل، كما انعقد في اليوم نفسه في دمشق، مؤتمر عراقي اتصل بالمؤتمر السوري وقرر إعلان استقلال العراق، واختيار أحد أبناء الحسين الأول ملكاً عليه (المقصود عبد الله)، وتأييد استقلال سورية، والاتحاد معها سياسياً واقتصادياً، وجرت في اليوم التالي حفلة مبايعة فيصل بالملكية، فاحتشد الشعب في ساحة الشهداء، وتلي عليه قرار المؤتمر السوري من شرفة البلدية

(١) Khoury's: Op. Cit . Pp.66-68.

المطلة على الساحة. وألّفت أول وزارة دستورية برئاسة رضا باشا الركابي، ومن أعضائها فارس الخوري، وساطع الحصري، وتضمن قرار المؤتمر السوري بنداً خاصاً بمنح لبنان الحكم الذاتي داخل إطار الوحدة السورية، وبنداً خاصاً باستقلال العراق وإقامة اتحاد سياسي واقتصادي بينه وبين سورية. كما أصدر المؤتمر بياناً تاريخياً يندد فيه بالمؤتمرات الأوربية والصهيونية، ويفضح أساليبها ومخططاتها، وعدّ المؤتمر هذه القرارات دستوراً للدولة. فأقسم فيصل له يمين الولاء، وبذلك أصبح مقيداً بدستور خلافاً لما كان عليه من قبل.

قوبلت مقررات المؤتمر السوري بحماسة عظيمة في البلدان العربية جميعها وبسخط شديد في دوائر الحلفاء، لأنهم عدوها تمرداً على القيادة البريطانية العليا واستباقاً لمقررات مؤتمر الصلح وخروجاً على صلاحياته. حتى إن اللورد كيرزون وزير الخارجية الإنكليزية احتج على ذلك ببرقية شديدة اللهجة جاء فيها: «إن بريطانيا لا تسمح لأية هيئة في دمشق بحق التكلم عن فلسطين أو العراق» واشتد النزاع بين المملكة السورية المستقلة والحلفاء الذين لم يعترفوا بفيصل ملكاً، بل استمروا يعدونه أميراً هاشمياً، واشتد الخلاف كذلك من جهة أخرى بين الحكومة العربية السورية في سورية وبين فرنسا حول قضيتين:

أولاهما: تأسيس بنك سورية ولبنان الفرنسي، وإصداره أوراقاً نقدية إجبارية رفضت الحكومة السورية قبولها.

ثانيهما: عدم سماح الحكومة السورية للجيوش الفرنسية بالمرور ضمن سورية الداخلية للوصول إلى تركية، ومحاربة الأتراك الذين أخذوا

يهاجمون القوات الفرنسية المرابطة على الحدود السورية التركية[1].

وإزاء ذلك أسرع مجلس الحلفاء الأعلى إلى الانعقاد في «سان ريمو» بإيطاليا، وقرر هذا المؤتمر في رجب من عام ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) وضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ووضع العراق وشرقي الأردن وفلسطين تحت الانتداب الإنكليزي مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور في فلسطين، وتخلي فرنسا عن الموصل وإلحاقها بالعراق لقاء حصة لفرنسا من نفط الموصل، وكان المفترض أن يكون الانتداب من نوع (أ) بحسب المادة ٢٢ من ميثاق الأمم، إذ تعد بموجبها البلاد التي يقع عليها الانتداب بلاداً مستقلة تتمتع بسيادة داخلية وخارجية، وأن لا تتعدى صلاحيات الدولة المنتدبة النصح والإرشاد، غير أن فرنسا وانكلترا ظلتا تعملان لدى عصبةالأمم حتى استطاعتا أخذ موافقة العصبة على صكوك الانتداب التي أصبحت بموجبها فرنسا وإنكلترا وصيتين على هذه البلاد لا منتدبتين عليها.

أثارت هذه المقررات في البلاد مشاعر السخط والاستياء على دول الغرب، لتنكرها لأهداف الشعب المتمثلة في الاستقلال والوحدة، فعمت البلاد نقمة عامة على الدول الاستعمارية، وقامت مظاهرات صاخبة نددت بالاستعمار وغدره بأماني السكان وأهدافهم، واستقالت الوزارة الأولى، وتألفت وزارة دفاعية عسكرية برئاسة هاشم الأتاسي، ومن أعضائها عبد الرحمن شهبندر، ويوسف العظمة وزير الدفاع، بهدف منع تلك المقررات بالقوة، وسارعت الوزارة إلى اتخاذ التدابير الدفاعية الفعالة، وأعلنت الجندية الإجبارية، وشجعت الثوار على الفرنسيين في المنطقة الساحلية المحتلة.

(١) Khoury: Op. Cit. Pp.69-70.

عزم فيصل على السفر إلى أوربا رداً على التحديات. وكان الجنرال غورو قد أصبح قائداً مفوضاً سامياً لفرنسا في سورية ولبنان، فاستقدم قوات فرنسية جديدة بلغت مائة ألف للقضاء على استقلال سورية قبل أن يشتد عودها. وأبلغ غورو فيصلاً ضرورة التريث في السفر قائلاً: «لدينا مطالب سنقدمها بعد أيام عدة، ولا يمكننا أن نسمح للأمير بالسفر إلى أوربا ما لم يلب هذه المطالب. وإذا سافر عن طريق آخر، فإن فرنسا ستمتنع بصورة قطعية عن الاعتراف به، ومفاوضته بأي شكل كان»[(١)].

كان فيصل نهباً موزعاً بين رسالة الغطرسة التي بعث بها الجنرال غورو وبين مشاعر السخط عند المواطنين، وعلى الرغم من أن مقررات مؤتمر سان ريمو قد هزت ثقته بالحلفاء، لم يفقد أمله فيهم عن طريق مؤتمر تعقده بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة، ولكن الجنرال غورو أرسل إليه في ٢٨ من شوال ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م) إنذاره المعروف، وفيه خمسة شروط، إن لم يستجب إليها خلال أربعة أيام، فإن الحكومة الفرنسية ستكون حرة التصرف في العمل وفق ما تراه مناسباً ويحقق مصالحها. وهذه هي شروط الإنذار:

١- تسليم سكة حديد رياق - حلب إلى السلطة العسكرية الفرنسية.

٢- إلغاء الجندية الإجبارية وتسريح الجيش.

٣- قبول الانتداب الفرنسي قبولاً غير مشروط.

٤- قبول العملة التي أصدرتها الإدارة الفرنسية.

٥- معاقبة الثائرين على فرنسا والذين قاموا ضدها بأعمال عدائية.

---

(١) السيد رجب حراز، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ص٢٢٥-٢٢٧ .

أثار هذا الإنذار الجماهير الشعبية وعدته ذروة الاستخفاف بكرامة البلاد فرفضه المؤتمر السوري، وقرر المجابهة والدفاع عسكرياً عن البلاد، وعهد بالمهمة إلى يوسف العظمة وزير الحربية، وكان فيصل قد استشار «اللنبي» فنصحه بالاستسلام، وأرسل إليه اللورد «كرزون» وزير الخارجية الإنكليزي، برقية تحمل النصيحة نفسها، فاجتمعت الوزارة السورية وقررت قبول الإنذار، وأبلغت المعتمد الفرنسي بدمشق ذلك القبول، فأبرق به إلى غورو الذي طلب تأييداً خطياً لقرار الوزارة.

ومع ذلك، بدأت الحكومة بتنفيذ شروط الإنذار مخالفة قرار المؤتمر السوري، فسرحت الجيش، وألغت التجنيد الإجباري، وأجَّلت المؤتمر السوري لمدة شهرين، وأجابت خطياً بقبول الإنذار في وقت بلغت فيه المظاهرات الشعبية ذروتها وهي تطالب بحمل السلاح والدفاع عن البلاد(1).

احتج الجنرال غورو بأن جواب الوزارة الخطي قد تأخر وصوله نصف ساعة عن صدور الأوامر بزحف الجيش الفرنسي إلى دمشق، وعلمت دمشق بتقدم جيش فرنسا إليها لاحتلالها دون أن يكون لديها قوات تدافع وتحمي البلاد، بسبب تسريح الجيش السوري، فثار الشعب واضطرب الملك وحكومته، وسارع يوسف العظمة إلى تجهيز قوات للدفاع عن دمشق، وتوقفت عمليات التسريح التي كانت جارية، وأذاع الملك فيصل بياناً يدعو فيه الشعب لصد الغزاة، فتقدم قرابة ثلاثة آلاف متطوع لشد أزر يوسف

(1) د. محمود منسي، المرجع السابق، ص16-17.

العظمة وتجمعوا في ميسلون، وعندما جرت المعركة كان فيها ستون جندياً نظامياً فقط، أما بقية المحاربين فكانوا من المتطوعين الذي قدمتهم الأحزاب الوطنية، ومن جماهير الشعب المتحمس لصد العدوان دون نظام، وبأسلحة قد لا تتفق مع الذخيرة الموجودة، وفي صباح السبت ٨ من ذي القعدة ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م)، التقى الفريقان في ربى ميسلون، وفي خلال ساعات، حصدت مدافع الفرنسيين وطائراتهم الجنود والمجاهدين السوريين، وسقط يوسف العظمة صريعاً إذ لم تنجح التمثيلية الحكومية التي أسرع لحبك آخر فصولها رصاص المقاتلين وقد اختلط الأمر، وفي اليوم التالي دخل الفرنسيون دمشق، وقلوب المواطنين تمتلئ حقداً وألماً، وهكذا زالت في ساعات الدولةُ التي عاشت أقل من سنتين.

أصدر الجنرال غورو أمره إلى الملك فيصل بمغادرة البلاد، فاحتج فيصل وأبرق بذلك إلى الدولة الحليفة بريطانيا ثم ذهب إلى درعا، والتف حوله الناس وتأملوا أن يتوجه إلى إقليم عجلون في شرقي الأردن ليقود من هناك الحركة الوطنية ضد الفرنسيين، فأنذره الفرنسيون بمغادرة المنطقة أو قصفها إلى أوربا في ١٠ من ذي القعدة ١٣٣٨هـ (١٩٢٠م).

وبعد دخول القوات الفرنسية دمشق، توجه الجنرال غورو إلى ضريح صلاح الدين الأيوبي وخطب أمامه قائلاً: «ها نحن عدنا يا صلاح الدين». وكان بذلك يرد على قول صلاح الدين للصليبيين: «إنكم خرجتم من الشرق ولن تعودوا إليه». وقد سبق للجنرال اللنبي، أن قال مثل هذا القول عندما دخل مدينة القدس: «الآن انتهت الحروب الصليبية». وهكذا يتبين لنا أن القوى الاستعمارية كانت تقوم بدورها في محاربة العالم الإسلامي

وبسط سيطرتها عليه بروح صليبية، ولكن باسم جديد هو الاستعمار أو الانتداب والوصاية. ومن المؤسف أن بعض القادة انجرفوا في تيار الاستعمار وساندوه واعتمدوا عليه حتى آخر لحظة بل ربطوا مصيرهم به ليحصلوا على الحكم أو ليبقى لهم[1].

ومهما يكن من أمر، فإن الظروف التي رافقت الحكم الوطني كانت ظروفاً صعبة حملت معها كل ألوان الغدر والتآمر الأجنبي على البلاد. لقد حقق الشعب استقلاله بجهوده وتمتع بالاستقلال في غمرة من حماسة الجماهير وأفراحهم الوطنية، ومارس حق السيادة على أراضيه. وعلى الرغم من قصر مدة الحكم الوطني، وافتقار المسؤولين إلى الخبرة في الإدارة والتنظيم، إلا أن هذا الحكم حقق بعض المنجزات العامة في ميدان التجربة والتاريخ.

الحكم الفرنسي والثورات الوطنية ١٣٣٧-١٣٦٤هـ (١٩١٩-١٩٤٦م):

بدخول الجيوش الفرنسية إلى سورية، قضي على سيادة الدولة المستقلة وعلى مظاهر الحكم الوطني بها، فقد أنزل الفرنسيون العلم العربي، ورفعوا مكانه العلم الفرنسي، وفرضوا الحكم العسكري على البلاد، وتم إعدام جماعة الوطنيين، وقامت السلطات الفرنسية بنزع السلاح من بقايا الجيش العربي وتسليم معداته إلى الجيش الفرنسي، كما طلبوا تسليم المدنيين الثوار، ونزع سلاح الأهالي، وفرضوا على كل مدينة أن تقدم كميةً من الأسلحة، فعلى دمشق وحدها فرضوا عشرة آلاف بندقية، وفرضوا جزية

(١) نجيب أرمنازي، المرجع السابق، ص٥٢.

مقدارها ١٠ ملايين فرنك، (٢٠٠ ألف ليرة) وألغوا جميع القوانين التي صدرت في العهد الوطني[١].

نفذت فرنسا وصايتها على سورية قبل صدور صك الانتداب بسنتين: فألغت صلاحيات الحكومة السورية، وسيطرت على الجيش، والأمن العام، والجمارك والشركات، وخط حديد الحجاز، وحكمت بالتشريع (غير الديني) وأخضعت الأوقاف لسلطتها المباشرة، وفرضت اللغة والثقافة الفرنسية في الإدارات والمحاكم وأهملت شأن اللغة العربية، وعملت على إثارة التفرقة العنصرية بين الطوائف الدينية، والمجموعات العنصرية، وتشجيع الخلافات المذهبية بين السكان واستغلالها، وتجنيد بعضها ضد بعض، كما عملت على ربط الاقتصاد السوري بالاقتصاد الفرنسي، وربط العملة السورية بالعملة الفرنسية، إضافة إلى استخدام جميع وسائل القمع والإرهاب، والسجن، والنفي، والتعذيب، وتدمير القرى لمنع كل حركة مقاومة تقوم في البلاد. ورسخت فكرة التجزئة تحت اسم الوطنية، والحماسة لها، والعاطفة، فقبل العامة لجهلهم هذا، فحلت فكرة «السورية» محل الإسلام، وغدت «السورية» فكرة وكأنها تختلف عن بقية بلاد الشام، وأعلنت كذلك تجزئة سورية ولبنان إلى دولتين منفصلتين، وقسّمت سورية إلى أربع محافظات أو دول: دمشق، حلب، العلويين، جبل الدروز، ووضعت للواء الإسكندورنة نظاماً خاصاً، وأنشأت دولة لبنان الكبير في مطلع عام ١٣٣٩هـ بعد أن ضمت إليه بيروت، وصور، وصيدا، وطرابلس ثم ألحقوا به بعلبك، والبقاع، وراشيا، وحاصبيا، وقسماً من عكا وقسماً

(١) FO. 371/10962, From Consul in Aleppo to F.O on 22 sep.1922.

من حصن الأكراد بعد فصلهما عن سورية. وقد جرى ذلك على الرغم من المؤتمرات الكثيرة التي عقدت لهذه الغاية.

وحكم البلاد المفوض السامي حكماً مطلقاً، ففرض الأحكام العرفية التي ظلت سارية إلى عام ١٣٤٤هـ (١٩٢٦م)، واحتل الفرنسيون الإدارات والوظائف، وأثاروا النعرات الإقليمية، والطائفية، وخنقوا الحريات، وضيقوا على الرجال الأحرار فزجوا بهم في السجون، ولاقوا صنوف التعذيب، وتأخرت الحالة الاقتصادية بسبب التجزئة وما تبعها من حدود وجمارك وضرائب، وحوربت الصناعات الوطنية، في حين شجعت فرنسا صناعتها ومنتجاتها[1].

لم يستسلم الشعب العربي في سورية لهذه التدابير، فقامت هنا وهناك بعض الحركات المسلحة إيذاناً بذلك الرفض، وتعبيراً عن سخط الشعب على السياسة الفرنسية الغاشمة، وكانت إنكلترا تغذي هذه الحركات نتيجة التنافس بين الدولتين، والهجوم الذي لقيته إنكلترا من فرنسا بسبب المراوغة الإنكليزية في المفاوضات أو المرونة والظهور بمظهر اللين والتفهم للواقع. فقامت ثورة حوران في مطلع عام ١٣٣٩هـ (١٩٢٠م) والتي قامت بقتل بعض الجنود الفرنسيين مع بعض الوزراء السوريين [الدروبي واليوسف] الذي قدموا لإقناعهم بقبول الانتداب الفرنسي، وعطلوا السكة الحديدية، وقطعوا المواصلات الهاتفية، فأرسلت فرنسا حملة عسكرية استطاعت أن تخمد الثورة بالقوة بعد أن دمرت القرى بالطائرات. وتلا ذلك حادثة القنيطرة ١٣٤١هـ (١٩٢٣م) والتي هاجم الثوار فيها الجنرال غورو وحقي

(١) محمود منسي، المرجع السابق، ص١٧٥-١٧٦.

العظم حاكم دمشق وأصابوهما بجراح، فأرسل الفرنسيون حملةً دمرت قرى عدة. كما قامت ثورة أخرى بقيادة الشيخ صالح العلي ١٣٣٨-١٣٤٠هـ (١٩١٩-١٩٢١م) في جبل العلويين، وكبدت الفرنسيين خسائر فادحة، ولم تستطع فرنسا تصفية الثورة إلا بعد أن حشدت قوات كبيرة ضدها، وكانت هذه الثورة قد قامت منذ احتل الفرنسيون الساحل، وبرز الشيخ صالح العلي إثرها وارتفع اسمه لغاية أرادها الطرفان. وفي الوقت نفسه قامت ثورة أخرى في جبل الزاوية وأطرافه بزعامة إبراهيم هنانو الذي عرف بالتمرد على السلطة من قبل، واتصل بالشيخ صالح العلي وشجعه على المثابرة في ثورته، وأخيراً عززت فرنسا قواتها، وحاصرته فانسحب إلى حمص ومنها إلى عمان فالقدس حيث السيطرة الإنكليزية. وقامت حركات أخرى في الفرات، وحماة، ومعرة النعمان، وغيرها وجرت اضطرابات في دمشق عندما زارها المستر كراين Crane (رئيس لجنة الاستفتاء الأمريكية) في رمضان عام ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م)، فتظاهر الشعب السوري، وخطبوا أمامه منددين بالسياسة الفرنسية، ومنادين بالحرية والاستقلال، فقبضت السلطات الفرنسية على بعض الوطنيين (من بينهم عبد الرحمن الشهبندر)، وسجنت بعضهم، ونفت آخرين إلي جزيرة أرواد، وأضربت دمشق أياماً عدة، وأيدتها المدن السورية الأخرى بالمظاهرات، فأعلنت الأحكام العرفية، وسقط عدد من القتلى، واشتركت نساء دمشق في هذه المظاهرات، وهاجمن المصفحات، وهتفن بالاستقلال والحرية.

ونظراً لمقاومة الشعب السوري لسياسة الانتداب الفرنسي والتجزئة، صدر في شوال ١٣٤٠هـ (١٩٢٢م) قرار بإنشاء اتحاد بين دمشق، وحلب،

واللاذقيـة، ولكن بقيت الحكومـات الثلاث منفـصلة في شؤونهـا الـداخلية جـميـعهـا. فـاحتج الـوطنيـون إلى عـصبـة الأمم يستنكرون أسـاليب الحكم الفرنسي الذي لا يتقيد حتى بنظام الانتداب، حينئذ قرر غورو إنشاء مجلس تمثيلي لكل دولة، فقاطعت دمشق انتخاب مجلسها، وأضربت عشرة أيام، فعين المفـوض السـامي أعـضـاءه تعـييناً. واسـتـدعت فـرنسـا غـورو، وبعثت بالجنرال «ويغان» مفوضاً سامياً جديداً، فأعلن عن تأليف «دولة سورية» من دمشق، وحلب، وعهد برئاستها إلى صبحي بركات[1].

وعلى الرغم من هذه الإجـراءات، لم يسـتـسلم الشـعب السـوري ولـم يستكن، بل واصل ثوراته ضد الفرنسيين وتابع مسيرة كفاحه ونضاله بعد الثـورات التي أشـرنا إليهـا والتي مـهـدت للثورة السـورية الكبـرى ١٣٤٤-١٣٤٦هـ (١٩٢٥-١٩٢٧م) التي اسـتـمرت سنتين، وشـملت مناطق كثيرة من سورية، وقد حدثت هذه الثورة بعد أن تراجعت فرنسا عن قرارها الذي يقضي بأن يكون حاكم الجبل درزياً، فعينت حاكمـا فـرنسياً لجبل العرب، وقد أساء معـاملة سكان الجبل الذين رفضوا قبول الأوامر وعدّوها مهينة لهم، وقرروا مقابلة الجنرال «سراي» خليفة ويغان لتنفيذ الاتفاق السابق أو تبديل الضابط الفرنسي كارتييه حاكم الجبل، فلم يحسن سراي استقبالهم وواجههم بعنف ورفض مطالبهم، فاتصلوا به مرة أخرى في بيروت فأصر على رفضه وأمر بنفي بعض وجهائهم إلى تدمر والحسكة، فكانت الشرارة التي اندلعت منها نيران الثورة، وحرضت إنكلترا أنصارها الدروز على هذه الثورة، وتعهدت بحماية كل من يلتجئ إليها في وحقاً، وبالفعل كانت الأردن وجهة المنهزمين أو الفارين من وجه الحكم الفرنسي في سورية.

(١) السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص٢٣٠-٢٣٥.

انطلقت شرارة الثورة من جبل العرب، اتجهت شمالاً وعمت سورية غرباً حتى جبال لبنان، وشمالاً حتى حماة، وشرقاً حتى الجزيرة. وإذا كان السبب المباشر لهذه الثورة هو خلاف الدروز والفرنسيين حول تعيين حاكم الجبل، وتحريض الإنكليز، إلا أن الشيء الذي قاله قادة الثورة هو أن أهدافها الحقيقية كانت أبعد وأعمق كثيراً، ومن هذه الأهداف: توحيد أجزاء سورية الطبيعية وقيام دولة واحدة مستقلة، ووضع دستور للبلاد، وتأليف جيش وطني قوي يقوم بحماية الوطن والمطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن البلاد.

وقد انضوى تحت لواء هذه الثورة الجمعيات العاملة في ذلك الوقت كجمعية العهد، وجمعية العربية الفتاة، وحزب الاستقلال، وكذلك العاملون في السياسة جميعهم، وأفراد الشعب، كما أيدها الكثير في العراق، ومصر. وبقية أجزاء بلاد الشام (فلسطين ولبنان والأردن)[1].

نشبت معارك ضارية في أماكن متعددة من البلاد كمعركة المزرعة في جبل الدروز، والمسيفرة في حوران، والمعارك التي حدثت في الغوطة، وانحصر نفوذ الفرنسيين في بعض أحياء دمشق فقط في حين تمردت الأحياء الأخرى وشاركت في الكفاح، فما كان من الفرنسيين إلا أن الفرنسيين أصلوا مدينة دمشق ناراً حامية من مدافعهم وقنابلهم التي أحرقت البيوت بمن فيها دون سابق إنذار، وشهدت المدينة فظاعة وقسوة، وقصفت مرتين، ولعل اسم حي الحريقة في دمشق اليوم خير شاهد ودليل على تلك الوحشية، إذ استخدم الفرنسيون منتهى القسوة والوحشية لمجابهة الثورة، من إلقاء القنابل

(١) نجيب الأرمنازي، سوريا من الاحتلال حتى الجلاء، ص٥٥-٥٦.

على المدن والقرى دون تمييز، إلى جموع القرويين، وإبادتهم جماعات دون تحقيق أو محاكمة، إلى اقتلاع الأشجار، وقطع المياه عن الناس، وقد شهدت سورية على يد القوات الفرنسية من الفظائع ما لم تشهده من قبل.

أثارت أعمال القمع الفرنسية ضد السوريين استياءً ظاهرياً في العالم، وهزّت الضمير العالمي الحر، فانهالت على عصبة الأمم ولجنة الانتدابات الاحتجاجات عن فظائع الفرنسيين. فعملت فرنسا على تهدئة الخواطر، واستدعت المفوض السامي العسكري (سراي)، وعينت مكانه مفوضاً سامياً مدنياً هو «دوجوفنيل» أوكلت إليه أمر التفاوض مع الوطنيين وإنهاء الثورة. وقد وصل المفوض الجديد إلى سورية والثورة في ذروتها، وقابل عدداً من الزعماء السوريين الذين قدّموا إليه مطالب الشعب لإنهاء الثورة وهي إعلان الاستقلال، والوحدة والجلاء، فدعا الشعب إلى انتخابات نيابية تنبثق عنها حكومة وطنية تفاوض فرنسا، ولكن الانتخابات قوطعت لتدخل الفرنسيين، وقامت المظاهرات والاضطرابات في المدن، وحاول دوجوفنيل إرضاء السكان، فألف حكومة جديدة دخل فيها بعض الوطنيين على أساس إنهاء الثورة وتحقيق الأماني الوطنية، ثم سافر إلى باريس ليحصل على موافقة حكومته على تحقيق برنامجه، فأخفق واستقال.

أدرك الوطنيون سياسة فرنسا في المماطلة لكسب الوقت وقمع الثورة، فاستقال الوزراء الوطنيون، فاعتقلتهم السلطات الفرنسية. وشددت ضرباتها على الثوار، فاحتلت السويداء وهاجمت مراراً حي الميدان أغنى أحياء دمشق فهدّمته، وقضت على الحياة الاقتصادية، وضاعفت حملاتها على دمشق حتى قضت على الثورة بقسوة ووحشية.

بعد استقالة دوجوفنيل، عينت فرنسا «هنري بونسو» مفوضاً سامياً على سورية ولبنان معاً، فأعلن عن إجراء انتخابات من أجل جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد، وألغى الأحكام العرفية، وأصدر عفواً عن بعض الوطنيين المبعدين، وعين حكومة مؤقتة برئاسة الشيخ تاج الدين الحسني للإشراف على الانتخابات، وقبل الوطنيون أن يشتركوا في تلك الانتخابات، وفازوا بها[1].

وافتتحت الجمعية التأسيسية أولى جلساتها في ١٩ من ذي الحجة ١٣٤٦هـ (١٩٢٨م) برئاسة هاشم الأتاسي، وانتخبت لجنة لإعداد الدستور برئاسة إبراهيم هنانو، فأتمت هذه اللجنة صياغته، فجاء مؤلفاً من (١١٥) مادة، تنص على أن سورية وحدة لا تتجزأ، وأن نظام الحكم فيها جمهوري نيابي، وتتكون السلطة التشريعية فيها من مجلس واحد، والسلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية، ويساعده مجلس الوزراء، والوزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي، ولكن فرنسا لم تقبل بهذه المواد. ووجه المفوض السامي إلى الجمعية التأسيسية كتاباً يطلب فيه إلغاء ست مواد من الدستور، وهي المواد المتعلقة بالوحدة السورية، والتمثيل الخارجي، وتنظيم الجيش، وسلطات رئيس الجمهورية، فرفضت الجمعية طلب المفوض السامي، فأصدر قراره بتعطيل الجمعية ثلاثة أشهر ثم تعطيلها إلى أجل غير مسمى. وفي الأيام الأخيرة من عام ١٣٤٨هـ (١٩٣٠م) أعلن بونسو عن دستور جديد هو دستور الجمعية التأسيسية نفسه مع إضافة مادة أخيرة إليه، تنص على وقف تنفيذ المواد التي تمس صلاحيات الدولة المنتدبة والتزاماتها.

(١) منير الريس، الثورة السورية الكبرى، دمشق ١٩٧٥، ص٨٨-٩٥.

وقد قوبل نشر هذا الدستور بالاستنكار والاحتجاج، وأضربت البلاد إضراباً شاملاً، وقامت المظاهرات الصاخبة في كل مكان، وعقد الوطنيون اجتماعاً عاماً في حلب، قرروا فيه رفض الدستور الجديد، وأطلقوا على أنفسهم اسم «الكتلة الوطنية» التي تزعمت حركة المقاومة ضد الفرنسيين.

بقيت الأمور معلقة أربع سنوات مشحونة بالإضرابات والاحتجاجات والمقاومة حتى عام ١٣٥٠هـ (١٩٣١م) وبقي الشيخ تاج في الحكم، وأخيراً اضطر المفوض السامي إلى إقالة حكومة الشيخ تاج، ثم تألفت حكومة انتقالية برئاسة (سولومياك) مندوب المفوض السامي بدمشق للإشراف على الانتخابات حيث جرت الانتخابات، واجتمع المجلس النيابي في ١٠ من صفر ١٣٥١هـ (١٩٣٢م)، وانتخب محمد علي العابد رئيساً للجمهورية، وألّف حقي العظم الوزارة التي دخل فيها عضوان من الكتلة الوطنية لإجراء المفاوضات مع فرنسا، ثم استقالا بسبب مماطلة بونسو في حل القضية الوطنية[1].

عينت الحكومة الفرنسية (الكونت دومارتيل) مفوضاً سامياً جديداً، فقدّم مشروع معاهدة لا تحقق آمال الشعب في الجلاء والوحدة. وعرضت هذه المعاهدة على المجلس النيابي لإقرارها، فرفضت في جلسة صاخبة، وقد رفضها رئيس المجلس صبحي بركات أيضاً، كما رفضها أحد الوزراء، كما أريقت الدماء في الشوارع بين المتظاهرين والجنود، وأقيل حقي العظم، وعين الشيخ تاج مرةً أخرى رئيساً للوزراء.

(١) د. أحمد طربين، الوحدة العربية، دمشق ١٩٨٠، ص١٥٥-١٦٠.

عادت الاضطرابات الدامية إلى البلاد في عهد الشيخ تاج الذي عرف بسياسة اللين في عام ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)، انفجر بركان الاضطرابات والمظاهرات حتى شمل المدن جميعها، فقامت القوات الفرنسية باعتقال عدد من الزعماء الوطنيين (الكتلة الوطنية) وأغلقت مكاتب الكتلة، فأعلن الشعب الإضراب مدة شهرين في دمشق، وعرف بإضراب الستين يوماً، وحوالي شهر ونصف في معظم المدن.

واضطرت السلطات الفرنسية إلى عزل الشيخ تاج، وأعلنت عن استعدادها لإطلاق سراح المعتقلين، وإصدار عفو عام إذا قبل الوطنيون إنهاء الإضراب، والدخول في مفاوضات لعقد معاهدة على أساس الاعتراف باستقلال سورية ووحدتها. وبناء على ذلك أنهي الإضراب، وتقرر إرسال وفد سوري -برئاسة هاشم الأتاسي وعضوية فارس الخوري، وجميل مردم، وسعد الله الجابري، ومصطفى الشهابي وغيرهم- إلى باريس ليفاوض حكومتها على عقد معاهدة تكون على غرار معاهدة العراق. وأدت تلك المفاوضات التي تعثرت فاستمرت ستة أشهر -بسبب إجراء انتخابات نيابية في فرنسا وفوز الجبهة الشعبية والاشتراكيين الفرنسيين- إلى عقد المعاهدة بين البلدين، تنص هذه المعاهدة على اعتراف فرنسا باستقلال سورية، وتشاورهما في الشؤون الخارجية، ومنح قواعد عسكرية خلال مدة التحالف، ومدة تلك المعاهدة خمس وعشرون سنة، وحددت مدة الانتقال بثلاث سنوات توضع المعاهدة في نهايتها موضع التنفيذ[١].

(١) أحمد طربين، المرجع السابق، ص١٧٥-١٨٠.

استقبل الشعب السوري المعاهدة بالرضا لا بوصفها تمثل أماني الشعب، ولكن لأنها أول اعتراف رسمي فرنسي باستقلال سورية وسيادتها ووحدتها، وأعلن المفوض السامي ضم مقاطعتي اللاذقية وجبل الدروز إلى سورية، ودُعي الشعب لانتخاب مجلس نيابي جديد فاز معظم أعضائه من الكتلة الوطنية، وقام المجلس الجديد بانتخاب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية بعد استقالة محمد علي العابد، وتألفت وزارة جديدة برئاسة جميل مردم، وضمت شكرياً القوتلي، وسعد الله الجابري، وعبد الرحمن الكيالي، وقدمت هذه الوزارة المعاهدة للمجلس النيابي فصدق عليها، وأخذت الوزارة الوطنية تتابع مفاوضاتها لتتسلم سلطاتها من الفرنسيين تنفيذاً للمعاهدة، وشرعت في تعيين المحافظين وموظفي السلك السياسي، ومارست حقوق السيادة، ولكن المجلس النيابي الفرنسي الذي يضم أكثرية اشتراكية لم يصدق على المعاهدة، وأخذت فرنسا تماطل وتسوف كعادتها، وتثير الصعاب والعقبات في وجه الحكومة الجديدة، وذلك عن طريق رفض الموظفين الفرنسيين تسليم سلطاتهم إلى الحكومة الوطنية، وكذلك عن طريق إثارة الحركات الإقليمية، والطائفية في اللاذقية، وجبل الدروز. وفي غمرة هذه الأحداث قامت فرنسا بضرب الحكم الوطني ضربة قاضية في لواء إسكندرونة[1].

استغلت تركيا الأوضاع الدولية، واحتجت على معاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م) بحجة أنها أعلنت توحيد البلاد، فوجدت فرنسا الفرصة سانحة

(١) د. محمد كمال يحيى، "قضية لواء إسكندرونة"، القاهرة ١٩٨٩، العدد٤، مجلة المؤرخ المصري ص٢٠٥، ٢٣٥.

للاستغلال بهدف زعزعة الحكم الوطني فدخلت مع تركيا في مفاوضات بشأن لواء إسكندرونة -الذي وعدت فرنسا تركيا بشأنه عام ١٣٤٠هـ (١٩٢١م) بعدم دمجه مع سورية- فوافقت فرنسا وكذلك بريطانيا على سلخ الإسكندرونة من سورية وإعطائها لتركيا مقابل وقوف تركيا إلى جانب الحلفاء في الحرب المتوقعة إذ كانت أوربا مشحونة، وسحب الحرب تؤذن بالانفجار لأهميتها الاستراتيجية. وأرادت الدولتان إخراج الموضوع بشكل شرعي فقررتا إجراء استفتاء شعبي. ولكن فرنسا أعلنت أنه كان لصالح تركيا ودعتها لتسلُّم اللواء مخالفة بذلك صك الانتداب نفسه. ودخلت الجيوش التركية إلى الإسكندرونة في ربيع آخر قبيل ثلاثة أشهر فقط من اندلاع الحرب العالمية الثانية، وكانت الحكومة الفرنسية قد سحبت المقيم الفرنسي (دوما رتيل) وعينت بدلاً عنه (غبريل بيو)، فأعلن أن حكومته عدلت عن سياسة المعاهدة وعادت إلى سياسة الانتداب، عندئذ استقالت الوزارة الوطنية واستقال رئيس الجمهورية، وعادت الاضطرابات إلى البلاد، وسادها جو من الإرهاب وخنق الحريات. وفي هذه المدة اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية[1].

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية، كان معظم البلاد العربية خاضعاً للحلفاء، وكان الشعب العربي ناقماً على الاستعمار وأعوانه، ومتعاطفاً مع دول المحور، ويود أن تنتصر إذ وعدته بالاستقلال، ليستطيع القضاء على الاستعمار والصهيونية، علماً أن إيطاليا إحدى هذه الدول كانت تستعمر ليبيا وأريتريا وجزءاً من الصومال.

(١) نفس المرجع، ص٢٢٢.

وخلال الحرب العالمية الثانية هاجم الألمان فرنسا هجوماً ساحقاً حطم قواتها وأجبرها على الاستسلام بعد ثلاثة أسابيع من بدء المعارك، فدخلت الجيوش الألمانية باريس ربيعاً الآخر ١٣٥٩هـ (١٩٤٠م) وألف المارشال (بيتان) حكومة فيشي الموالية للألمان، ووقع الهدنة معهم ومع الطليان غير أن بعض الضباط رفضوا مهادنة الألمان، وألفوا حكومة فرنسا الحرة في لندن برئاسة الجنرال ديغول. وخضعت مستعمرات فرنسا لحكومة فيشي الموالية للألمان والتي طبقت شروط الهدنة على سورية ولبنان، وعينت الحكومة الفرنسية الجديدة مقيماً عاماً في سورية هو (الجنرال دانتز) وطالبه الشعب بالاستقلال فرفض. واستغلت دول المحور (ألمانيا وإيطاليا) هزيمة فرنسا لتمد نفوذها إلى الشرق فاستخدمت المطارات السورية، وأثار ذلك مخاوف بريطانيا وحلفائها ولا سيما بعد قيام ثورة الكيلاني في العراق، فقررت انتزاع سورية من أيدي حكومة فيشي الموالية للألمان، واتفقت بريطانيا مع ديغول زعيم الفرنسيين الأحرار على احتلال سورية، وتم ذلك لاحقاً في صيف عام ١٣٦٠هـ (١٩٤١م) عندما احتلت القوات الإنجليزية والفرنسية الحرة سورية دون مقاومة تذكر، وأذاعت حكومة فرنسا الحرة على لسان الجنرال (كاترو) باسم الجنرال ديغول بياناً وعد فيه السوريين واللبنانيين بالاستقلال، وكان هدف الحلفاء من وراء هذا البيان هو جذب السكان ليقفوا إلى جانبهم أثناء زحفهم لاحتلال البلاد.

وقد علق الوطنيون على هذه الأحداث الآمال، ولكن كاترو أبطأ في تحقيق وعده، غير أن الضغط الشعبي اضطره إلى أن يذيع بياناً أعلن فيه إلغاء الانتداب واستقلال سورية حرة موحدة، ثم تألفت وزارة جديدة، وعين

الشيخ تاج الدين الحسني رئيساً للجمهورية، واعترف الحلفاء باستقلال سورية، وأعلن كاترو من جديد ضم محافظتي اللاذقية وجبل الدروز إلى سورية مع مطلع عام ١٣٦١هـ (١٩٤١م)، ولكن الشعب طالب بإعادة الحياة الدستورية الصحيحة وتأليف حكومة تنبثق عن إرادته لتحقيق الأماني الوطنية[١].

وتوفي رئيس الجمهورية الشيخ تاج الدين في أواخر عام ١٣٦١هـ (١٩٤٢م)، وطالب الوطنيون بإنشاء حكومة دستورية، فأجريت الانتخابات الوطنية التي فاز بها الوطنيون بأغلبية ساحقة، وانتخب السيد شكري القوتلي رئيساً للجمهورية في ٤ من شعبان ١٣٦٢هـ (١٩٤٣م)، وألف الوزارة سعد الله الجابري، وفي خلال هذه المدة بدأ النفوذ الإنكليزي، إذ توجد في البلاد وحدات من الجيش الإنكليزي دخلت في أثناء طرد حكومة فيشي، كما أن إنكلترا كانت تدعم الوطنيين لتوطد نفوذها مكان الفرنسيين المستعمرين الذي يكرههم الشعب، وفي الوقت نفسه كان الوطنيون يجدون في إنكلترا ليونة أكثر من فرنسا، ويلجأون إلى مناطق نفوذهم إذا دعتهم الحاجة فتستقبلهم وتدعمهم.

أظهرت الحكومة الوطنية إرادةً قويةً ووعياً تاماً في التمسك بحقوقها حكومةً مستقلة، فعينت الممثلين السياسيين لدى الدول الصديقة، وأسهمت في تأسيس الجامعة العربية، كما أعلنت الحرب على دول المحور لتستفيد من معاهدات الصلح، وأسهم وفدها برئاسة فارس الخوري في مؤتمر سان فرنسيسكو بتأسيس الأمم المتحدة، ثم طالبت فرنسا بتسليم الجيش والجلاء

(١) نجيب الأرمنازي، مرجع سابق، ص٩١.

عن البلاد، ولكن الفرنسيين رفضوا ذلك محاولين فرض معاهدة مع سورية تعطيهم حق استخدام القواعد الجوية والبحرية في البلاد، وعندما رفض الشعب السوري هذه المطالب الفرنسية استخدمت فرنسا القوة، إذ قامت القوات الفرنسية في ١٥ من جمادى الآخرة بقصف مدينة دمشق بالمدفعية والطائرات أربعاً وعشرين ساعة ونصف ساعة، ومثلت أبشع تمثيل بحامية المجلس النيابي، ففقأت الأعين، وقطعت الأعضاء عضواً عضواً، ودفنت بعض الجنود أحياء، فدب الهلع في نفوس السكان، حتى إن المرضى تركوا مستشفياتهم بحثاً عن ملجأ لهم، وأحرقت الأحياء والمتاجر، فكان لذلك كله صدى عالمي سيء، فاحتجت الدول على هذا التصرف وبخاصة بريطانيا حيث أنذر تشرشل رئيس الحكومة البريطانية فرنسا بوقف إطلاق النار فوراً، خشية أن تفقد بريطانيا صداقة العرب إلى الأبد، فاستجابت فرنسا للإنذار البريطاني، وبعد ذلك عرضت المشكلة السورية على مجلس الأمن الذي قرر جلاء القوات الفرنسية عن سورية، وتم الجلاء التام حقاً في ١٥ من جمادى الأولى ١٣٦٥هـ (١٩٤٦م)، وكان ذلك بداية عهد الاستقلال[١].

وحقيقة الأمر أن بريطانيا لم تؤيد سورية في مطالبتها بالجلاء الفرنسي عن أراضيها حباً لها، وإنما أيدتها خدمة لمصالحها وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية في المنطقة، وذلك لأن بريطانيا كانت تعمل على تعزيز نفوذها في سورية ولبنان بعد طرد النفوذ الفرنسي وإخضاع المنطقة العربية كاملةً لنفوذها.

(١) د. محمود منسي، الشرق العربي المعاصر، ص٢٠٥-٢٢١.

عهد الاستقلال:

تسلمت الحكومة الوطنية زمام الأمور، وكان عليها مسؤوليات جسام، وكان أول ما بدأت به إصلاح نظام التعليم الذي هو بحق عصب الحياة ومنطلقها، فكان على الحكومة الوطنية أن تعمل على استبعاد الأثر الفرنسي الذي كان مسيطراً على التعليم من حيث الغلو في تدريس اللغة الفرنسية، فكان على سورية أن تحارب الاستعمار الثقافي الفرنسي بعد أن تخلصت من الاستعمار السياسي، واتجهت كذلك إلى تعزيز الحياة الاقتصادية وبخاصة الزراعية منها، كما اهتمت بتقوية الجيش الوطني وتسليحه إضافةً إلى اهتمامها بالنهضة العمرانية والفنية. وفي عام ١٣٦٦هـ (١٩٤٧م) أجريت انتخابات وأعيد انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية بعد تعديل الدستور.

وبينما كانت الحكومة السورية جادةً في إصلاح ما أفسده وخربه الاستعمار طوال قرون عدة واجهت مشكلات خارجية منها: حرب فلسطين عام ١٣٦٧هـ (١٩٤٨م) والتي اشترك الجيش السوري فيها وهزم كغيره من الجيوش العربية، ونتج عن ذلك كارثة فلسطين وقيام الدولة اليهودية فيها. وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة الكتلة الغربية، فأرادت أن تحل محل نفوذ أصدقائها فرنسا وإنكلترا، وأن يكون نفوذاً واحداً للغرب بزعامة الولايات المتحدة بدلاً من التنافس الاستعماري القائم، وكي يقف الغرب كتلة واحدة أمام كتلة الشيوعية، وقد عمدت إلى الانقلابات العسكرية لتحقيق هذا إن عجزت عن النفوذ الاقتصادي.

وأدى ذلك كله إلى قيام سلسلة من الانقلابات العسكرية في سورية، وذلك إثر حصول الأزمة الوزارية ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م،) واحتدام النقاش في المجلس النيابي بين السياسيين العسكريين حول ميزانية الدفاع، واتهام السياسيين للعسكريين بالتقصير في حرب فلسطين. فقام الانقلاب العسكري الأول بقيادة الزعيم حسني الزعيم في مطلع جمادى الآخرة ١٣٦٨هـ (١٩٤٩م)[١].

استولى الجيش على السلطة في البلاد، واعتقل رئيس الجمهورية شكرياً القوتلي ورئيس الوزراء خالداً العظم، وحل المجلس النيابي، وأعلن حسني الزعيم نفسه رئيساً للوزراء ثم أعلن نفسه رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء، وأجرى استفتاء صورياً مؤيداً، وكلف محسناً البرازي بعد ذلك بتشكيل الوزارة، واعترفت مصر والسعودية بالنظام الجديد، وتوقف العراق، وجاء رئس وزرائه نوري السعيد إلى دمشق ليستطلع الأحوال، ولكن حسنياً الزعيم فاجأ الناس بزيارة القاهرة، وحلّ النفوذ الأمريكي محل الإنكليزي هذه المدة.

وبعد أربعة أشهر من الانقلاب الأول، حصل انقلاب آخر بزعامة الفريق سامي الحناوي رئيس أركان الجيش السوري حينذاك، وكان من نتيجته قتل حسني الزعيم ومحسن البرازي ووزرائه بعد ساعة من نجاح الانقلاب، وكانت سياسة هذا الانقلاب الخارجية تميل إلى الاتحاد مع العراق الذي يمثل النفوذ الإنكليزي، وقد تعاون الحناوي مع المدنيين وسلمهم السلطة وسيطر هو وجماعته على الجيش. غير أن انقلاباً عسكرياً ثالثاً وقع

(١) Seale, Patrich: Siruggle For Syria, Oxford 1966, Pp.47-52.

في ٢٦ من صفر ١٣٦٩هـ (١٩٤٩م) بزعامة الزعيم فوزي سلو والعقيد أديب الشيشكلي لإبطال مشروع الاتحاد مع العراق، ومع هذا تابعت الجمعية التأسيسية التي انْتُخبت أعمالها وانتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، وشكل ناظم القدسي الوزارة، ثم تطورت الأمور إلى أن استقل الشيشكلي بالأمر وقام بعد عامين بانقلاب آخر، وأعلن الشيشكلي دستوراً جديداً لسورية، وأصبح هو بموجبه رئيساً للجمهورية، كما انتخب مجلس نيابي جديد، ولكن اضطهاد الشيشكلي لجميع الأحزاب وابتعاده في الوقت نفسه عن الجيش أوقعه في انقلاب عسكري، وغادر سورية والتجأ إلى الأرجنتين، ولكنه لقي مصرعه بعد خمس سنوات من مغادرته على أيدي أحد الدروز الذين حاول الشيشكلي إخضاع جبلهم[١].

أعيد كل ما كان قبل الشيشكلي إلى سابق عهده عاد الأتاسي رئيساً للجمهورية، وقد قدم معروف الدواليبي. الذي كان مكلفاً بتشكيل الوزارة استقالته، ثم استؤنفت الحياة الدستورية في البلاد، ثم انتهى الأمر بانتخابات نيابية، واختير شكري القوتلي رئيساً للجمهورية بعد إنهاء هاشم الأتاسي في ٢٨ من ذي الحجة عام ١٣٧٤هـ (١٦/ ٨/ ١٩٥٥م). وكان الحكم النيابي ضعيفاً لأنه يدين للجيش بوجوده، وعادت الأحزاب التقليدية إلى الحكم، وظهر بجانبها حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي، ولكنها كانت ضعيفة أيضاً أمام الجيش وضباطه الشباب، وقد زاد في ضعفها أنها لم تستطع التصرف تجاه العواصف السياسية والمؤامرات الدولية بدءاً بحلف بغداد، ومحاولات العراق لاحتلال سورية وزيادة

(٢) Seale, P. Op. Cit. Pp.56.

النفوذ الشيوعي. وإزاء ذلك اضطرت سورية إلى أن تتقرب من مصر وتعقد معها معاهدة الدفاع المشترك، ولما كثرت المؤامرات عليها وبلغ التوتر السياسي بين الجيش والحكم حده الأقصى، رأى ضباط الجيش أن أحسن حل للأزمة في البلاد هو في اتحاد سورية مع مصر. فذهب وفد من الضباط إلى مصر يطلب من رئيسها جمال عبد الناصر وحدة سورية مع بلاده، فقبل عبد الناصر تحت إلحاحهم، وطلبوا من الحكومة السورية اتخاذ الخطوات الفورية للوحدة، فتوجت المحادثات بتوقيع اتفاقية الوحدة في ١٦ من رجب عام ١٣٧٧هـ (١٩٥٨م) ثم جرى استفتاء عليها في ٨ شعبان، وأعلن عن قيام الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر، وتنازل شكري القوتلي، وأعطي لقب المواطن العربي الأول، وسميت سورية بالإقليم الشمالي أما مصر الإقليم الجنوبي[١].

كانت الوحدة تحقيقاً لأماني الشعب العربي، وكانت أول تجربة وحدوية في العصر الحديث، ولكن التنافس الاستعماري - إذ ضعف النفوذ الإنكليزي في خلال هذه المدة لصالح النفوذ الأمريكي، ونقمت بعض القطاعات الاقتصادية على القرارات الاشتراكية، ووقعت بعض الأخطاء في طريقة الحكم في سورية ومنها التسلط المصري- كل ذلك أدى إلى قيام انقلاب عسكري أطاح بالوحدة في ١٨ من ربيع الآخر ١٣٨١هـ (٢٨ من أيلول ١٩٦١م) أي بعد ٤٤ شهراً من قيامها، وأعلن عن انفصال سورية عن مصر، وأيد حركة الانفصال حزب البعث الذي طالب بالوحدة. بل كانت شعاره، وقد قوي شأنه أثناء الوحدة إرضاء لقادته العسكريين والشعبيين.

---

(١) Seale, P. Op. Cit. 75-86.

وشكل مأمون الكزبري أول وزارة، ثم تلتها وزارة عزت النص التي أشرفت على الانتخابات. فقامت حكومة دستورية برئاسة الدكتور معروف الدواليبي إثر انتخابات نيابية، وانتخب الدكتور ناظم القدسي رئيساً للجمهورية وظهرت قوة البعثيين والإخوان المسلمين في هذه الانتخابات، وفي شوال ١٣٨١هـ (١٩٦٢م) حصل انقلاب عسكري أطاح بالدكتور القدسي رئيس الجمهورية، وبالدكتور الدواليبي رئيس الوزراء، وتولى الجيش مهام الأمور، وتخلص من بعض العسكريين الذين قاموا بالانفصال وهما عبد الكريم النحلاوي ومهيب الهندي اللذان أخرجا من البلاد، إلى أن تم تشكيل حكومة انتقالية. وبعد خمسة عشر يوماً عاد الدكتور ناظم القدسي إلى رئاسة الجمهورية بدعوة من القائد العام، ثم عهد الدكتور القدسي إلى الدكتور بشير العظمة بتشكيل حكومة انتقالية تضم أعضاء من اليمين ومن اليسار المعتدلين، وبعض رجال ممن كانوا في حزب البعث العربي الاشتراكي، وفي ربيع الأول من عام١٣٨٢هـ استقالت حكومة العظم بسبب هجوم عصام العطار زعيم الإخوان المسلمين عليها لعدم استقامتها في الطريق السليم. وعهد رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي بالاتفاق مع الجيش إلى خالد العظم برئاسة الحكومة الجديدة التي استمرت في الحكم حتى قيام انقلاب جديد في منتصف شهر شوال ١٣٨٢هـ (١٩٦٣م) برئاسة لؤي الأتاسي، ومحمد الصوفي، وزياد الحريري قائد الجبهة، فأسندت رئاسة مجلس الثورة إلى لؤي الأتاسي ورئاسة الوزارة إلى صلاح الدين البيطار الزعيم البعثي الذي واكب الخط

(١) Seale. P. Op. Cit. Pp.146-150.

الوحدوي مرحلياً. وكان هذا الانقلاب هو بداية تسلم حزب البعث للحكم إذ انفرد بالسلطة وطرد أصدقاء الأمس وسار في خط انفصالي بعد أن كان شعاره هو العودة إلى الوحدة[1].

وبعد أن قام بدور تمثيلي في محاولة إقامة وحدة مع مصر، والعراق، وسورية ولكن فشلت المحادثات ورفض عبد الناصر جميع محاولات حزب البعث، وحدثت ثورة في حماة في شوال عام ١٣٨٤هـ (١٩٦٤م) ثم في دمشق بعد عام. ثم حصلت انشقاقات في حزب البعث حسب تكوينه الطائفي؛ فتخلص النصيريون من الدروز الذين كان يمثلهم سليم حاطوم، ثم من الإسماعيلية الذي كان يجمعهم عبد الكريم الجندي، ورغم أنه من أهل السنة إلا أنه من بلدة السلمية، وهو عدو لدود للإسلام، ثم من أهل السنة كان منهم أمين الحافظ رئيس الدولة ورئيس الوزراء صلاح البيطار، وبقي النصيريون يحكمون برئاسة صلاح جديد من وراء واجهة من أهل السنة على رأسها نور الدين الأتاسي، وواجهت هذه القيادة هزيمة حرب في ٢٧ من صفر ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م) وضياع الجولان بعد اعتقالات واسعة بين صفوف المسلمين، كما يحدث قبل كل حرب خارجية. وفي شعبان ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) قامت حركة في سورية بقيادة الفريق حافظ الأسد وزير الدفاع، وقائد السلاح الجوي، ونجح في الاستيلاء على السلطة بانقلاب أبيض، ثم ما لبث أن أعلن عن سياسته التي كان أبرز ملامحها الانفتاح على العالم العربي بصورة أوسع تغطية للوضع الداخلي، ومن مظاهر هذا الانفتاح الانضمام إلى ميثاق طرابلس، الذي يضم اتحاداً رباعياً بين مصر والسودان، وليبيا، وسورية، ثم دخلت في اتحاد مصر وليبيا بعد عام.

ولكنه اتحاد شكلي فقط. ولم يلبث أن فصمت عراه لأنها كانت واهية من الأساس، إذ لم يكن صانعوه جادين فيه. وتحسنت علاقة سورية مع لبنان، والسعودية، وبعد أقل من سنة اختير حافظ الأسد رئيساً للجمهورية، ولا زال حتى الآن.

ومن أبرز مظاهر السياسة السورية في عهده توثيق العلاقات مع الدول العربية، واشتراكها في حرب رمضان ١٣٩٣هـ (١٩٧٣م)، وقد استطاع إرجاع جزء من الجولان بعد مفاوضات أجراها مع العدو بواسطة كيسنجر ولازالت أراضيها محتلة، وشاركت في قوة حفظ الأمن في لبنان بعد الثورة الأهلية التي قامت فيه ١٣٩٥-١٣٩٧هـ/ ١٩٧٥-١٩٧٧م.